

استراتيجية "صفر كوفيد" أضعفت التوقعات الاقتصادية للصين

80% من صادراتها. وأدت هذه الجهود الاستثنائية إلى تباطؤ اقتصادي كبير، ولكنها ساهمت أيضاً في تراجع الحالات الجديدة إلى مستوى منخفض بعد أن كانت قد بلغت ذروتها في أبريل 2022.

انتقلت الصين إلى نهج "الرصد المستمر" للحالات الجديدة

تستمر الإصابات الجديدة بالظهور في الصين على الرغم من استراتيجية "صفر كوفيد" لأن أوميكرون معدى للغاية ويمكنه تجاوز الحماية التي توفرها اللقاحات. ونتيجة لذلك، يخترق المسؤولون في "الرصد المستمر" للحالات الجديدة، حيث يتعقبون حالات تفشي الفيروس عبر إجراء الاختبارات وتتبع المخالطين، ثم يفرضون العزل من خلال عمليات الإغلاق المحلية المكثفة. ويتضمن تنفيذ هذا النهج إنشاء عشرات الآلاف من أكشاك الفحص عبر مدن الصين ومراكزها الاقتصادية. ويتضح هذا النهج بشكل خاص في أكبر مدينتين في الصين، وهما شنغهاي وبكين، وأيضاً في شننتشن، التي تعتبر مركز التكنولوجيا في الصين. ويؤكد الاستثمار في الاختبارات على التزام الصين باستراتيجية "صفر كوفيد"، وهو النهج الذي جعلها الدولة الوحيدة في العالم التي تمكنت من احتواء المتحور أوميكرون شديد العدوى.

التكلفة الباهظة لحمات الفحص تؤثر سلباً على الاقتصاد

على الرغم من أن نهج "الرصد المستمر" أقل ضرراً للنشاط الاقتصادي من عمليات الإغلاق الصارمة، إلا أنه يفرض تكلفة مستمرة ويمثل ربحاً معاكسة كبيرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين. وتقدر مؤسسة غولدمان ساكس التكلفة الحالية للاختبارات بحوالي 30 مليار دولار أمريكي. وهو ما يمثل أقل من 0.2% من ناتج الصين لعام 2021، لكن المحللين في بنك نومورا يقدرون أن التكلفة قد ترتفع إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي إذا اتبعت المدن الأصغر نفس النهج وتم اختبار 70% من السكان كل 48 ساعة. بالإضافة إلى ذلك، يقدر المحللون في شركة سوتشو للأوراق المالية أن القيود الحالية يمكن أن تقلص النمو المحلي للصين لهذا العام بمقدار 1.1 نقطة مئوية.

يهدف الدعم من خلال السياسات الاقتصادية إلى تجنب الهبوط الحاد

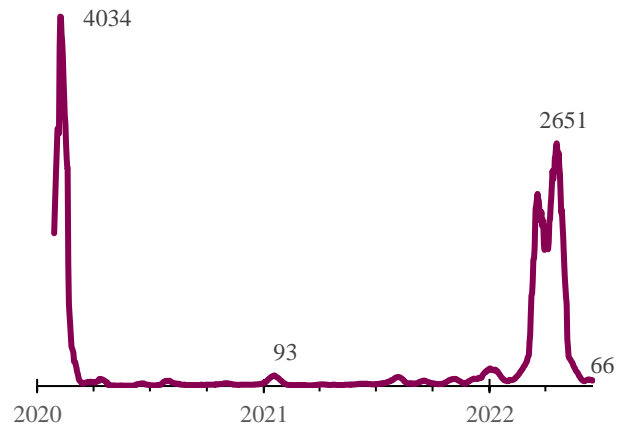
تتعرض السلطات الصينية لضغوط كبيرة للسيطرة على الجائحة ودفع التعافي الاقتصادي قبل مؤتمر الحزب الشيوعي الحاكم في النصف الثاني من العام. في الواقع، طمأن نائب رئيس مجلس الدولة الصيني ليو هي، الجمهور في خطاب ألقاه مؤخراً، بأن الحكومة لن تسمح بحدوث "هبوط حاد" في الاقتصاد. وأعلن عن تدابير من شأنها أن تدعم قطاع العقارات المتعثر ولكنها تساعد أيضاً في "الانتهاء" من دورة تشديد الإجراءات التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية التي تسببت في حالة من عدم اليقين والخسائر في أسواق الأسهم الصينية. ومع ذلك، فإن إجراءات التحفيز عبر السياسات الاقتصادية، والتي

استراتيجية "صفر كوفيد" الخاصة بالصين كانت فعالة في 2020

الصين هي أول مكان تم فيه اكتشاف فيروس كوفيد-19 في أواخر عام 2019 وشهدت انتشار الموجة الأولى من الجائحة في مطلع عام 2020 (الرسم البياني 1). رداً على ذلك، انخرطت الصين في عمليات إغلاق صارمة واختبارات مكثفة وتدابير لتتبع المخالطين. أصبحت هذه الاستراتيجية تُعرف باسم "صفر كوفيد" لأنها تسعى إلى تقليل حالات انتقال الفيروس في المجتمع إلى الصفر. وكانت استراتيجية "صفر كوفيد" فعالة للغاية في احتواء الموجة الأولى للجائحة، مما أدى إلى تراجع عدد الإصابات إلى مستوى منخفض تم الحفاظ عليه طوال عامي 2020 و2021. وقد سمح هذا بإعادة فتح الاقتصاد الصيني الذي نما بقوة أكبر من أي اقتصاد رئيسي على مدى العامين الماضيين.

الرسم البياني 1: حالات كوفيد-19 الجديدة في الصين

(متوسط متحرك لـ 7 أيام)



المصادر: جامعة جونز هوبكينز وتحليلات QNB

انتشر أوميكرون في عام 2022، مما يتطلب عمليات إغلاق صارمة

لسوء الحظ، تطور كوفيد-19 إلى المتحور أوميكرون الأكثر عدوى، والذي وصل إلى الصين في أوائل عام 2022. ويمكن لأوميكرون أن يتخطى بعض الحماية التي يوفرها اللقاح الصيني، مما أدى إلى زيادة حالات الإصابة الجديدة بكوفيد-19 إلى مستويات لم نشهدها منذ عام 2020 (الرسم البياني 1).

ونتيجة للاستجابة المتأخرة، كانت عمليات الإغلاق الصارمة وإجراءات التباعد الاجتماعي المكثفة مطلوبة مجدداً لاحتواء انتشار الفيروس. وشمل ذلك فرض الإغلاق غير المسبوق على الملايين من الأشخاص في شنغهاي لمدة شهرين تقريباً، فضلاً عن القيود المشددة على التنقل التي تم فرضها في مناطق أخرى. وشملت عمليات الإغلاق المناطق التي تنتج 40% من الناتج المحلي الإجمالي للصين وتشحن

ونظراً لتضايف الرياح المعاكسة الناتجة عن استراتيجية "صفر كوفيد" مع نقص فعالية التحفيز من خلال السياسات، فإننا نتوقع حدوث تعافي اقتصادي ضعيف في الصين. وعلى وجه التحديد، نتوقع أن يؤدي هذان العاملان إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 4.8% فقط في عام 2022 و5.3% في عام 2023، على نحو أقل بكثير من الاتجاه الذي كان سائداً قبل الجائحة.

جاءت في شكل إعفاءات ضريبية وزيادة في الإنفاق الحكومي والتيسير النقدي، لم تثبت فعاليتها بعد في دفع النمو.

التوقعات الاقتصادية للصين أضعف من معدلات النمو قبل الجائحة

في الختام، كان اتباع الصين لنهج الرصد المستمر ضمن استراتيجيتها الخاصة بالقضاء على كوفيد فعالاً في تقليص الإصابات الجديدة إلى مستوى منخفض. ومع ذلك، فإن هذا الأمر تحقق بتكلفة كبيرة وسيكون بمثابة رياح معاكسة مستمرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، فإن التحفيز من خلال السياسات يمكن أن يوفر بعض الدعم للاقتصاد، ولكن هذا التحفيز ظل حتى الآن أقل فعالية مما كان عليه في الماضي.

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون*

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4642 (+974)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو ضرر أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.